

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو ٢٠٢٢

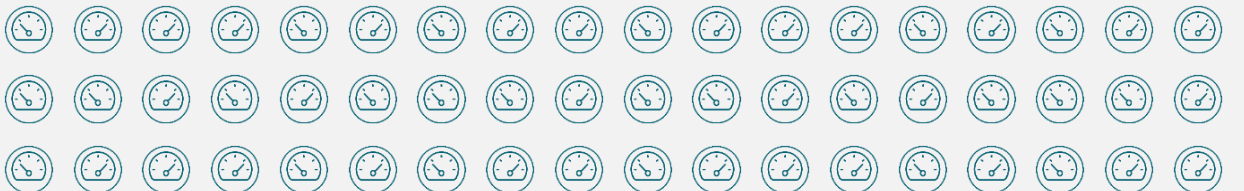
العدد ٦٣



تقييم الأداء للفترة أبريل - يونيو ٢٠٢٢

والتوقعات للفترة يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢

من وجهة نظر مجتمع الأعمال



بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو ٢٠٢٢

العدد ٦٣

المحتويات

- ٢ ملخص تنفيذي
- ٤ نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية
- ٥ التقرير التفصيلي
- ٥ المنهجية
- ٧ نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ١٢ مؤشر بارومتر الأعمال
- ١٢ أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي
- ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة
- ١٦ ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية
- ٢٢ ملحق الجداول
- ٢٦



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أبريل - يونيو ٢٠٢٢) وتوقعاته للربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يناير - مارس ٢٠٢٢) والربع المناظر (أبريل - يونيو ٢٠٢١). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢٢)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.^١

تجدر الإشارة إلى أنه تم تغيير محافظ البنك المركزي أثناء إعداد هذا العدد من بارومتر الأعمال، وقد قام المركز بإجراء استطلاع رأي سريع شمل عينة محدودة من مجتمع الأعمال للتعرف على آراء الشركات حول ذلك.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالميا، مزيد من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتوقعات بتصاعد مستويات التضخم واستمرار التشديد النقدي وارتفاع مستوى عدم اليقين بسبب الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي. وقد خفض صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٢٢ توقعاته للنمو من ٦% خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣,٢%، و٢,٩% خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي وتعد هذه التوقعات أقل بنحو ٠,٤% و٠,٧% من توقعاته في أبريل ٢٠٢٢.

محليا، استمرار الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر منذ ٢١ شهرا على التوالي؛ حيث لا تزال قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من المستوى المحايد (٥٠ نقطة)، ويرجع ذلك إلى أسباب محلية تمثلت في استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في ظل تقييد الاستيراد نتيجة صعوبة تدبير العملة الأجنبية، وتخفيض قيمة الجنيه، ورفع أسعار الفائدة، واستمرار تراجع الطلب؛ بالإضافة للأسباب العالمية المعروفة من ارتفاع أسعار المواد الخام والشحن والطاقة، واضطراب الإمدادات، والاضطرابات الجيوسياسية.

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تقييم الأداء: استمرار تراجع مؤشري أداء الأعمال والتوقعات خلال الربع محل الدراسة، وإن كان بصورة أقل حدة عن الربع السابق، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات. ويعكس ذلك ركود السوق المحلي، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والخامات، وقلتها نظرا لصعوبة الاستيراد بسبب قرارات البنك المركزي بوقف التعامل بمستندات التحصيل، وضعف قدرة البنوك على تدبير العملة الأجنبية واستمرار الارتفاع في أسعار المواد الخام والطاقة، وبطء الإجراءات الجمركية. وقد خفف من حدة المشكلة إصدار القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٢ باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من قرارات البنك المركزي. وإن كان التنفيذ يشوبه العوار حيث أن هناك قيود شديدة على مصادر تدبير العملة فلا يشعر مجتمع الأعمال بالنتيجة المطلوبة من تسهيل الأعمال وتشغيل أنشطتهم.

على مستوى القطاعات الاقتصادية: هناك تباين واضح في مؤشر أداء الأعمال على مستوى القطاعات، فبينما شهدت قطاعات الخدمات المالية والنقل والصناعات التحويلية تدهورا في الأداء، حيث سجلت جميعها قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد^٢؛ حققت قطاعات الاتصالات والسياحة والتشييد والبناء تحسنا في الأداء وسجلت قيما أعلى من المستوى المحايد.

^١ تم إجراء المسح خلال الفترة من ٥ يوليو حتى ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢.

^٢ المستوى المحايد ٥٠ نقطة، للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع للمنهجية في ص ٥.

التوقعات: جاءت توقعات مجتمع الأعمال حيال الربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢) غير متفائلة، وأقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من الربع المناظر وبوتيرة أقل حدة من الربع السابق، مما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي تواجهها محليا وعالميا.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة: ففز ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة، واستمر إجماع شركات العينة على أن آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية تنصدر أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر للربع الثالث على التوالي لما يترتب عليه من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية، فضلا عن المطالبة المستمرة بإلغاء القرارات المعيبة من قبل البنك المركزي.

أظهرت نتيجة الاستبيان المحدود عن تأثير تغيير محافظ البنك المركزي استمرار الحذر الشديد وعدم اليقين من جانب العينة بشأن المستجدات التي سوف تطرأ على السياسة النقدية في مصر خاصة في ظل القناعة بأن تغيير الأفراد لن يؤدي لتغيير كبير في السياسات.



نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
الرؤساء الفخريون للمركز
جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

ياسر سليم - مدير التحرير	د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
فاطمة الزهراء على - محررة/ مترجمة أولى	د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات	راما سعيد - اقتصادي أول
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية	رشا سيف - اقتصادي أول
محمد عبد الحكيم - أخصائي اتصالات	سلمى بهاء - اقتصادي أول
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري	محمد حسني - اقتصادي
أماني مدحت - مساعد تنفيذي	أحمد داوود - اقتصادي
محمد عاطف - مساعد إداري	مهند مهدي - باحث اقتصادي
حسين محمد - مساعد	ماريان عادل - باحث اقتصادي
عمر موافي - مساعد	حبيبة محسن - باحث اقتصادي
صبحي حسين - مساعد	رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي
وليد إبراهيم - مساعد	خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي
عمرو محمد - مساعد	أحمد فتحي - مساعد بحوث
	حسام خاطر - مساعد بحوث
	محمد خاطر - مساعد بحوث

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ ١٩٩٨. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

١. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



٣. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



٢. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

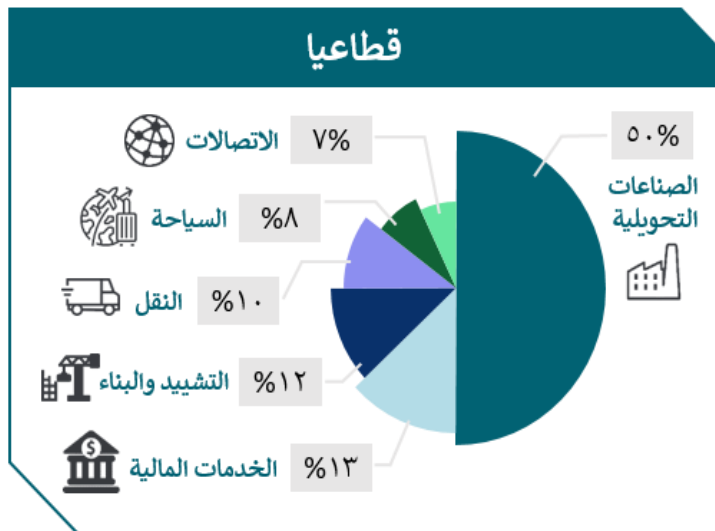
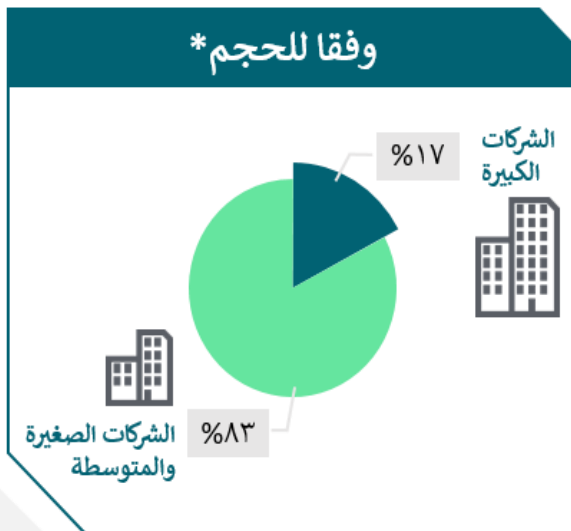


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام ٢٠٢٠ من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام ٢٠٢١ ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام ٢٠٢٢، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (أبريل-يونيو ٢٠٢٢) وتوقعاتها للربع (يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢).

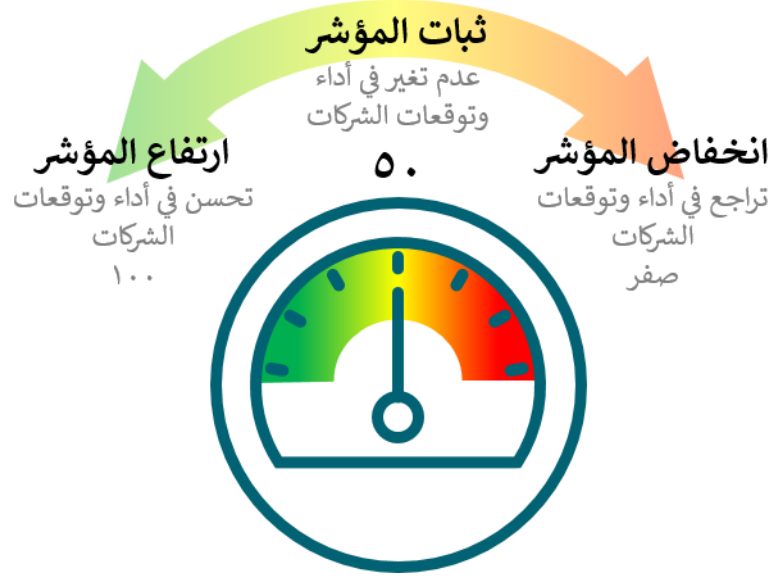
يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



* وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (٥٠ نقطة).



حيث I هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و ١٠٠ نقطة. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى ٤ (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى ٤ (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و ١ ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة ١٠٠ أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

مزيد من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتوقعات بتصاعد مستويات التضخم واستمرار التشديد النقدي وارتفاع مستوى عدم اليقين

تدفع الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية الاقتصاد العالمي لمزيد من التباطؤ وعدم اليقين؛ حيث خفض صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٢٢ توقعاته للنمو العالمي من ٦% خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣,٢%، و٢,٩% خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي. وتعد هذه التوقعات أقل بنحو ٠,٤% و٠,٧% من توقعاته في أبريل ٢٠٢٢.

كما من المتوقع أن تشهد أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم مزيداً من تباطؤ النمو؛ ففي الولايات المتحدة، تشديد السياسة النقدية وتراجع القوة الشرائية للأسر يدفع لخفض النمو بمقدار ١,٤% ليبلغ ٢,٣% لعام ٢٠٢٢ و١% للعام القادم. وفي الصين، أدى تبني مزيد من إجراءات الإغلاق العام، وعمق الأزمة العقارية إلى خفض توقعات النمو بنحو ١,١% ليبلغ ٣,٣% هذا العام، ليصبح أبطأ معدل نمو يسجله الاقتصاد الصيني منذ أكثر من أربعة عقود. وظهرت تبعات الحرب الروسية الأوكرانية في تراجع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو ليسجل ٢,٦% هذا العام وتوقعات ببلوغه ١,٢% في ٢٠٢٣ مع توقعات بمزيد من التدهور مع توقف الغاز الروسي لأوروبا نتيجة الحرب (IMF 2022).

ورغم تباطؤ النشاط الاقتصادي تتصاعد مستويات التضخم ويظل مرتفعاً لفترة أطول؛ حيث من المتوقع أن يصل معدل التضخم العالمي هذا العام إلى ٦,٦% في الاقتصادات المتقدمة و٩,٥% في الاقتصادات الصاعدة والنامية – بزيادة قدرها ٠,٩ و٠,٨. نقطة مئوية عن تقديرات أبريل الماضي، وهو ما يعكس استمرار اختلالات العرض والطلب وتداعيات الحرب الروسية والإغلاق في الصين على اضطراب سلاسل الإمداد وانتقال تداعياتها إلى تكاليف المعيشة وتراجع القوى الشرائية.

وفي مواجهة ارتفاع مستويات التضخم، اتسع نطاق تشديد السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم؛ ما ينتج عنه تكاليف اقتصادية ضخمة وضغوط على الاحتياطيات الدولية وتراجع قيمة العملات مقابل الدولار ومزيد من خسائر الميزانيات العمومية. وتأتي هذه التحديات في وقت أصبحت فيه المراكز المالية للحكومات في العديد من الدول مستنزفة بالفعل حيث أصبح ٦٠% من الدول منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة بالفعل أو في طريقها لذلك مقابل ٢٠% فقط في العقد الماضي (IMF 2022).

وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتوترات الجيوسياسية، والضغوط التضخمية إلى تراجع الإنتاج الصناعي العالمي في بداية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢؛ لينخفض مؤشر مديري المشتريات إلى ٥١,١ في يوليو ثم لنحو ٥٠,٣ في أغسطس ٢٠٢٢ مقابل ٥٣,٥ في يونيو من نفس العام، في أدنى مستوى له منذ يونيو ٢٠٢٠ (IHS Markit 2022).

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، استمرت معاناة مجتمع الأعمال من تقييد الاستيراد بسبب تعليمات البنك المركزي بوقف مستندات التحصيل وصعوبة تدبير العملة الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض بارومتر الأعمال عن المستوى المحايد بنحو ٣ نقاط، وإن كان الوضع أقل حدة عن الربع السابق. ويرجع هذا التطور إلى إصدار

International Monetary Fund (IMF). 2022. World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain. July, IMF.^٣ نفس المرجع.

IHS Markit. 2022. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, September, IHS Markit.^٤

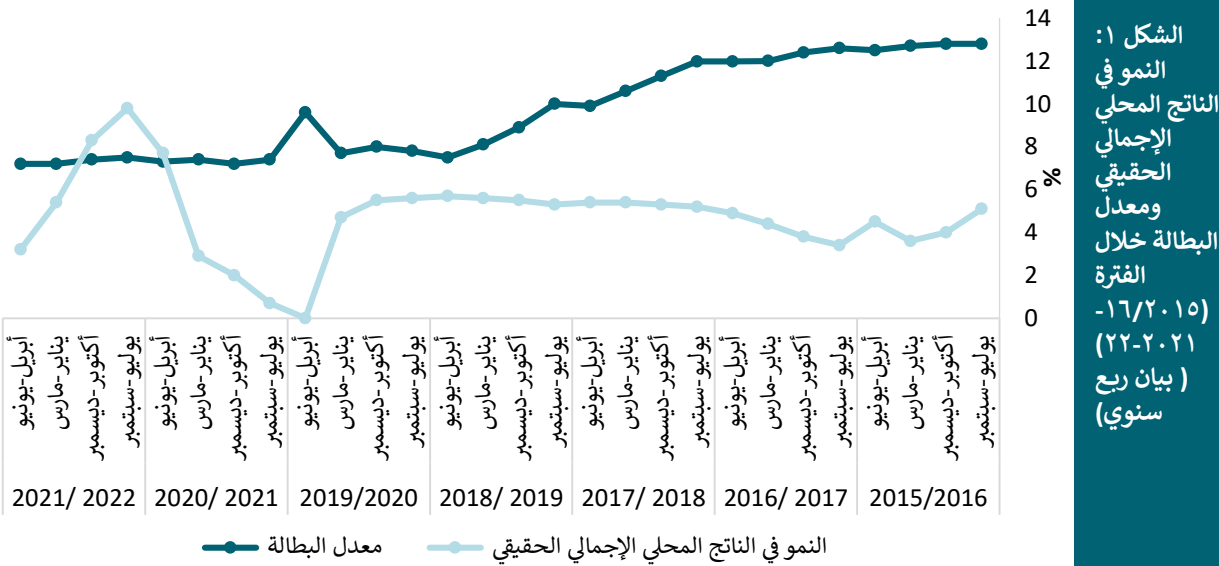
القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٢ باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من قرارات البنك المركزي الخاصة بوقف التعامل بمستندات التحصيل^١.

ولا يزال الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر مستمرا منذ ٢١ شهرا على التوالي؛ فما زالت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من ٥٠ نقطة (المستوى المحايد)؛ حيث سجل المؤشر ٤٧,٦ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢، ويرجع هذا الانكماش إلى اسباب عالمية ترتبط بارتفاع أسعار المواد الخام والشحن والطاقة، واضطراب الإمدادات والاضطرابات الجيوسياسية؛ وأخرى محلية تتمثل في استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في ظل تقييد الاستيراد نتيجة صعوبة تدبير العملة الأجنبية، وتخفيض قيمة الجنيه، ورفع أسعار الفائدة، واستمرار تراجع الطلب (S&P Global 2022)؟

وقد أبت وكالة Moody's التصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في مايو ٢٠٢٢، تصنيفها للاقتصاد المصري عند B2 لكن غيرت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية، حيث تعكس النظرة السلبية المخاطر الجانبية المتزايدة حول قدرة مصر على امتصاص الصدمات الخارجية وسداد الالتزامات الخارجية في ظل تشديد شروط التمويل العالمي، واستمرار الزيادة الحادة في التضخم، وارتفاع تكاليف الاقتراض المحلي. وفي تقرير آخر صادر في أغسطس الماضي أوضحت الوكالة تضاعف الدين الخارجي المصري خلال الربع الثاني ليلعب رصيد الدين نحو ٢٦,٤ مليار دولار أغلبها التزامات تجاه دول الخليج^٢.

ويستعرض الجزء التالي آخر التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقا لأحدث بيانات منشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

- وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يتوقع تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٥% عن مثيله خلال الربع الثاني ليلعب نحو ٥,٤%، كما يتوقع مزيد من التراجع نتيجة التحديات المحلية والعالمية خلال الربع الرابع من العام المالي نفسه ليكون في حدود ٣% (الشكل ١).



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

^١ مصلحة الجمارك المصرية-التشريعات-القوانين و المنشورات- استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بوقف التعامل بمستندات التحصيل (customs.gov.eg)

^٢ S&P Global. 2022. Purchasing Managers Index (PMI).

^٣ البنك المركزي المصري، بيان لجنة السياسة النقدية ١٨ أغسطس ٢٠٢٢.



- يتوقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ثبات معدل البطالة عند ٧,٢% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ (الشكل ١).
- على جانب المالية العامة، تراجع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ إلى ٦,١% مقارنة بـ ٧,٤% خلال العام المالي السابق نتيجة لنمو الإيرادات العامة بنحو ١٩,٦٪ مقابل نمو المصروفات بنحو ١٤,٨%.
- على صعيد المعاملات الخارجية، سجل ميزان المدفوعات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي (يوليو-مارس) ٢٠٢٢/٢٠٢١ عجزا كليا بلغ ٧,٣ مليار دولار مقارنة بفائض كلي بلغ نحو ١,٨ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:

(١) حساب المعاملات الجارية: ارتفع عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ٢,٣% عن قيمته خلال الفترة يوليو/مارس من العام المالي السابق (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) ليسجل ١٣,٦ مليار دولار؛ وترجع الزيادة في العجز إلى:

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ٢٢,٥% ليسجل ٣٧,٧ مليار دولار؛ وذلك نتيجة ارتفاع الواردات غير البترولية بنحو ٢٥,٧% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل ٥٧,١ مليار دولار بينما لم تتجاوز الصادرات غير البترولية ١٩,٤ مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٢٧,٢% إلى نحو ١١,٣ مليار دولار خلال أول تسعة أشهر من العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٢).

وقد حد من زيادة عجز الحساب الجاري:

- ارتفاع فائض الميزان التجاري البترولي بنحو ٤ مليار دولار ليسجل ٤,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٧٤,٩ مليون دولار خلال ذات الفترة من ٢٠٢٠/٢٠٢١ نتيجة ارتفاع قيمة صادرات الغاز الطبيعي بفعل ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة الكميات المصدرة منه مع فتح أسواق جديدة في تركيا وأوروبا.
- ارتفاع فائض الميزان الخدمي بمعدل ١٤٩,٥% ليسجل نحو ٧,٩ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٢) كنتيجة أساسية لزيادة الإيرادات السياحية بمعدل ١٦٣,٥% لتسجل ٨,٢ مليار دولار، وزيادة متحصلات النقل، وتحديد إيرادات قناة السويس بمعدل ٢٧,٨% لتسجل ٧ مليار دولار.
- ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل طفيف بلغ ١,١% لتسجل ٢٣,٦ مليار دولار.

(٢) الحساب الرأسمالي والمالي:

- تراجع فائض الحساب الرأسمالي والمالي بنحو ٣٦,٦% ليسجل ١٠,٨ مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ مقابل ١٧,١ مليار دولار في أول تسعة أشهر من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ وذلك كمحصلة للتطورات التالية:
 - ارتفاع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ٥٣,٥% ليسجل ٧,٣ مليار دولار خلال يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ مقابل ٤,٨ مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١؛ حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعا بمقدار ٣,٩ مليار دولار لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩ مليار دولار نتيجة الاستحواذات الخليجية على بعض أصول الشركات المحلية، في حين سجلت الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للخارج بلغ نحو ١,٧ مليار دولار.
 - تحولت الاستثمارات بمحفظه الأوراق المالية من صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٦ مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بلغ نحو ١٧,٢ مليار دولار تركزت خلال يناير-مارس ٢٠٢٢ إثر اندلاع

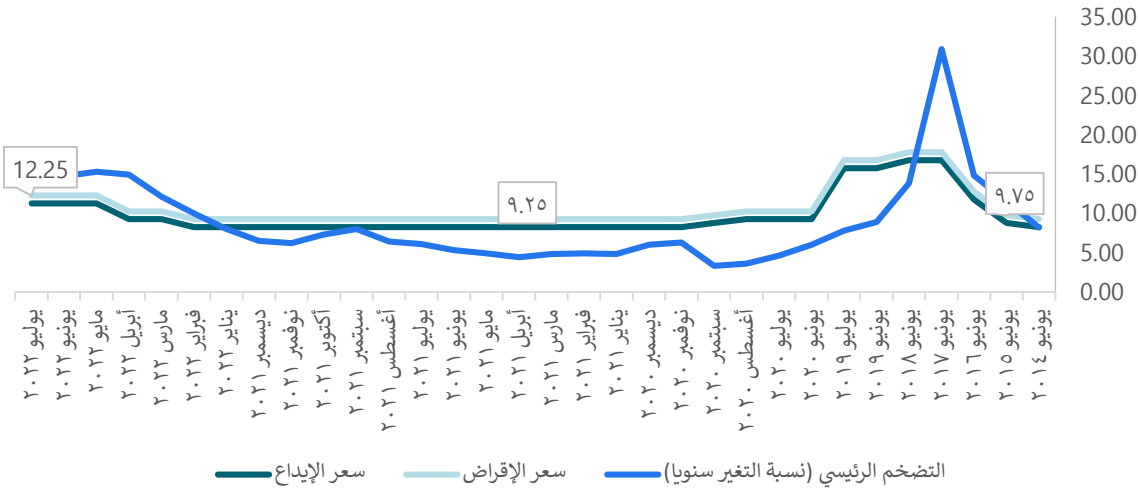
^٩ البنك المركزي المصري، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الحرب الروسية الأوكرانية، والسياسات النقدية الانكماشية الأمريكية وما نتج عنها من خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة ومنها مصر.

- انخفض صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل ٥٥٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو من العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، وجاء ذلك نتيجة انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ٣٣٩,٦ مليار جنيه، وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٢١٧,١ مليار جنيه^١.
- استمر معدل التضخم السنوي في الارتفاع منذ يناير ٢٠٢٢ ووصل لنحو ١٤,٧% في يوليو ٢٠٢٢ مقابل ٤,٨% خلال يوليو ٢٠٢١، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار خدمات النقل وأسعار السلع الأساسية من حبوب وخبز ومنتجات ألبان والبيض، كما ارتفع سعر التبغ. ويعزى السبب في ذلك إلى عوامل محلية وأخرى عالمية؛ فعالميا، صاحب التعافي العالمي خلال عام ٢٠٢١ اضطرابات سلاسل التوريد ونقص المواد الخام مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والشحن، وفاقمت الحرب في أوكرانيا من الأزمة. أما محليا، فقد أدى تقبيد الاستيراد والمشكلات المرتبطة بقرارات البنك المركزي إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى أن جزءا من التضخم يعد تضخم موسمي نظرا لارتفاع الطلب خلال فترة الأعياد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٢)^١.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائي يوم ١٩ مايو رفع معدلات العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس لتصبح ١١,٢٥%، و ١٢,٢٥%، و ١١,٧٥% على التوالي، وذلك للسيطرة على الضغوط التضخمية واختناقات سلاسل الإمداد والتوريد الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية (الشكل ٢)، وتلى ذلك عدة اجتماعات للجنة آخرها في ١٨ أغسطس حيث قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي في الربع الثاني من ٢٠٢١/٢٠٢٢ دون تغيير مع تحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط^٢ (البنك المركزي المصري ٢٠٢٢).^٣



الشكل
٢:
التضخم
وأسعار
الفائدة
الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

- بلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو ١٥٧,٨ مليار دولار أمريكي في نهاية مارس ٢٠٢٢ بارتفاع قدره نحو ١٩,٩ مليار دولار عن قيمته في يونيو ٢٠٢١ أي بمعدل زيادة ١٤,٥%. وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ٢٢,٢ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم

^١ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يوليو ٢٠٢٢.

^٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٢، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، يوليو ٢٠٢٢، إصدار أغسطس.

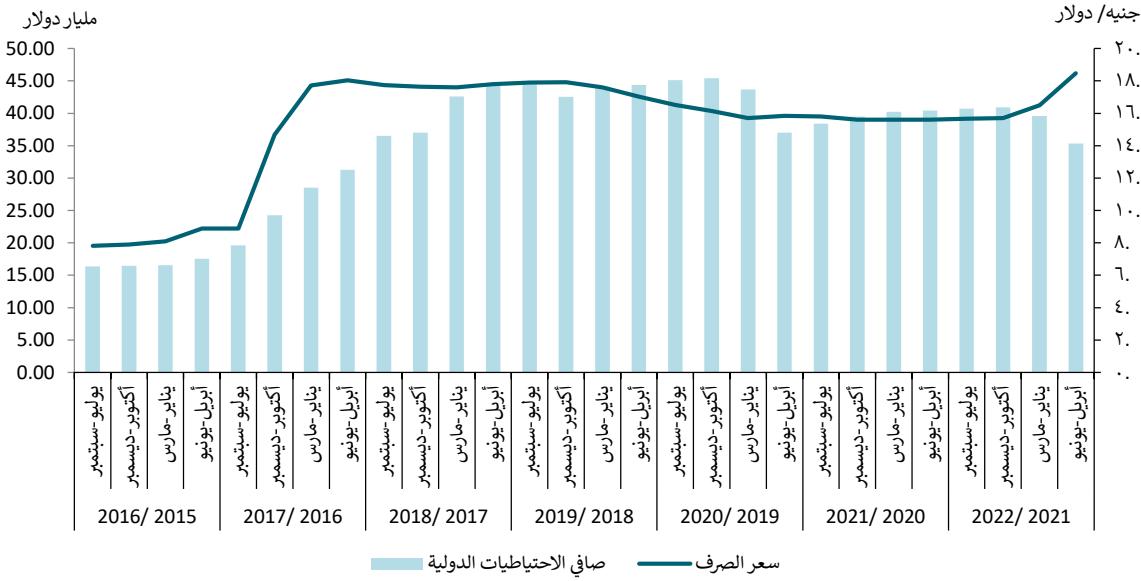
^٣ البنك المركزي المصري، بيان لجنة السياسة النقدية ١٨ أغسطس ٢٠٢٢.

^٤ البنك المركزي المصري، بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في ١٩ مايو ٢٠٢٢.

العملات المقترض بها أمام الدولار بنحو ٢,٣ مليار دولار. وبلغت أعباء خدمة الدين نحو ٢٠,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ منها ١٦,٦ مليار دولار أقساط و ٣,٤ مليار دولار فوائد (البنك المركزي المصري ٢٠٢٢).

استمر تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية منذ شهر مارس ٢٠٢٢ ليسجل نحو ٣٣,١ مليار دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢ وهو تراجع بنحو ١٩% عن قيمتها خلال نفس الشهر من العام السابق. وأرجع البنك المركزي هذا التراجع إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا وسياسات التشديد النقدي التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى تخرج كبير في استثمارات الأجانب واضطراره لاستخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي لتغطية احتياجات السوق المصري، ولضمان استيراد السلع الاستراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢).

ساهم انخفاض حصة النقد الأجنبي في استمرار ارتفاع سعر الصرف منذ مارس ٢٠٢٢ ووصوله إلى ١٨,٨٦ جنيهاً للدولار في يوليو ٢٠٢٢ بعد استقراره حول ١٥,٦ جنيهاً/دولار منذ أكتوبر؛ ومع قرار لجنة السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة في مايو ٢٠٢٢ فقد الجنيه نحو ٢٠% من قيمته أمام الدولار ليدير حول ١٨ جنيهاً/دولار رسمياً (الشكل ٣).



الشكل ٣:
صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف

المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

ومع تزايد حدة التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري عالمياً ومحلياً خاصة بعد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بدأت الحكومة المصرية مشاوراتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد لتمويل التزاماتها المالية، وفي هذه الأثناء تم تغيير محافظ البنك المركزي، وقد قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإجراء استطلاع رأي سريع لعينة محدودة من مجتمع الأعمال للتعرف على انطباعاتهم حول ذلك. وخلصت الآراء إلى استمرار الحذر الشديد وعدم اليقين بشأن المستجدات التي سوف تطرأ على السياسة النقدية في مصر خاصة في ظل القناعة بأن تغير الأفراد لن يؤدي لتغير كبير في السياسات.

١٤ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يوليو ٢٠٢٢.

مؤشر بارومتر الأعمال

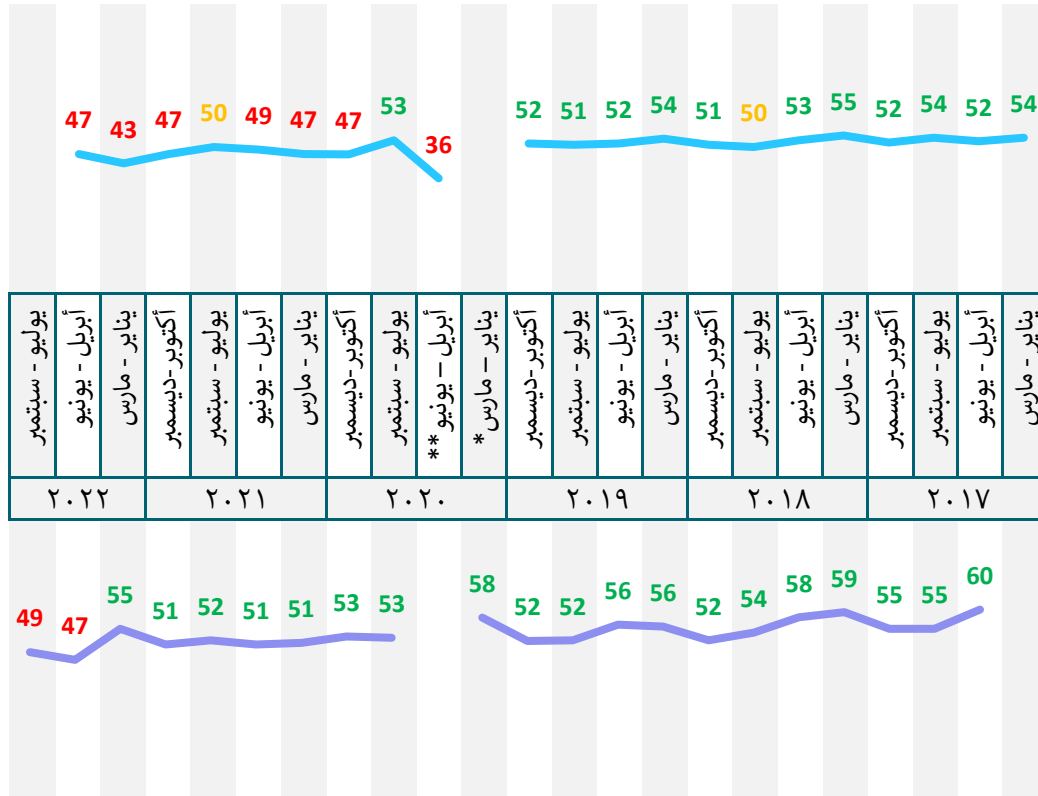
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال والتوقعات خلال الربع محل الدراسة وإن كان بصورة أقل حدة عنها في الربع السابق، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات.

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

شهدت الفترة محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢٢) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال للربع الثالث على التوالي حيث سجل انخفاضا بمقدار ٣ نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربع المناظر وبوتيرة أقل حدة من الربع السابق. ويعكس ذلك ركود السوق المحلي، نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات والخامات وقلتها نظراً لصعوبة الاستيراد، وضعف قدرة البنوك على تدبير العملة، واستمرار ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة، وبطء إجراءات الاعتمادات المستندية، التي أدت إلى انخفاض كبير في واردات المواد الخام مما يشكل تهديداً بتوقف النشاط الاقتصادي، وقد خفف من حدة المشكلة إصدار القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٢ باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من قرارات البنك المركزي؛ بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الشحن. وعالمياً، فاقمت الحرب الروسية الأوكرانية من حدة المشكلة؛ حيث تسببت في مزيد من اختناقات سلاسل التوريد، وبطء حركة الشحن الدولية نتيجة نقص الحاويات (الشكل ١-١).

جاءت توقعات مجتمع الأعمال حيال الربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢) غير متفائلة، وأقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأقل من الربع المناظر، وبوتيرة أقل حدة من الربع السابق، مما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي تواجهها محلياً، واضطرابات سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن نتيجة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ومن ثم استمرار الانكماش في نمو النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم (الشكل ٢-١).



الشكل ١-١: تقييم الأداء

الشكل ٢-١: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

٢-١ المؤشر وفقا لأحجام الشركات

تراجع أداء كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة حيث سجلت قيما للمؤشر أدنى من المستوى المحايد وأقل من الربع المناظر، وبوتيرة أقل حدة من الربع السابق، وهو ما يعكس الصعوبات المشتركة التي تواجهها وأدت إلى ركود الأسواق. وإن كان مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة قد شهد تراجعا بمقدار نقطة واحدة عن الشركات الكبيرة؛ حيث سجل مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة تراجعا بـ ٤ نقاط عن المستوى المحايد مقابل تراجع بمقدار ٣ نقاط عن المستوى المحايد للشركات الكبيرة (الشكل ٣-١). وأدلت كافة الشركات بتوقعات غير متفائلة بشأن الأداء خلال الربع القادم؛ وجاءت قيم مؤشر التوقعات أقل من المستوى المحايد، وأقل من مثيله خلال الربع المناظر؛ حيث أعربت الشركات الكبيرة عن درجة أعلى من عدم التفاؤل مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة وسجل مؤشر توقعاتها انخفاضا بمقدار نقطتين عن المستوى المحايد، مقابل تراجع بنقطة واحدة في حالة الشركات الصغيرة. ويعزى عدم التفاؤل إلى توقعات باستمرار الصعوبات التي تواجه مجتمع الأعمال محليا وارتفاع مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بتحسين أوضاع الاقتصاد العالمي مع استمرار الحرب في أوكرانيا (الشكل ٤-١).



المصدر: نتائج الاستبيان.

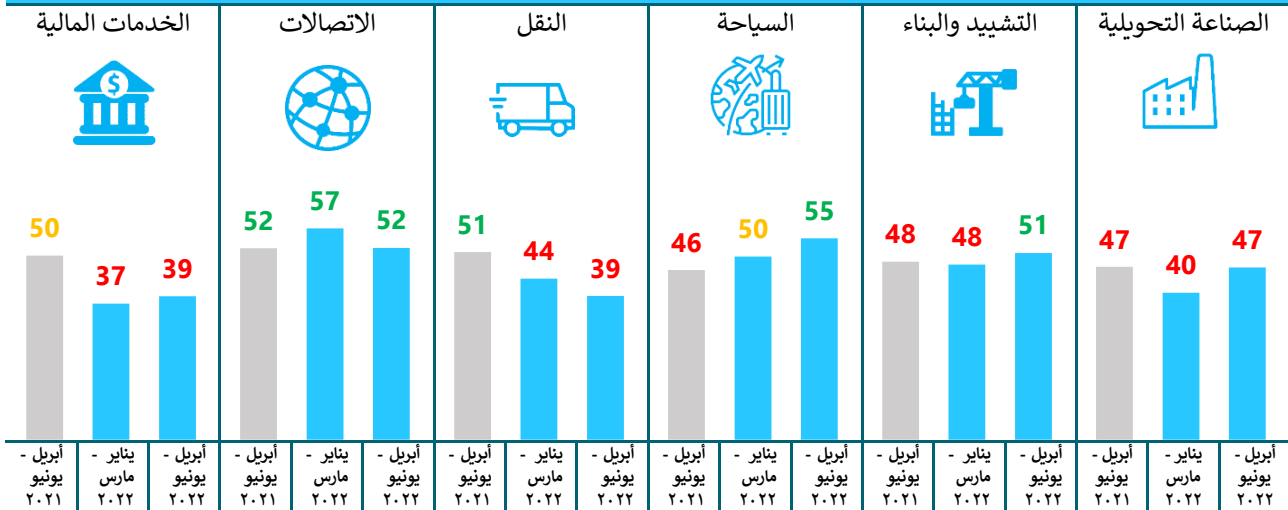
٣-١ المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين واضح في مؤشر أداء الأعمال على مستوى القطاعات، فبينما تدهور أداء قطاعات الخدمات المالية والنقل والصناعات التحويلية، وسجلت جميعها قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد؛ تحسن أداء قطاعات الاتصالات والسياحة والتشييد والبناء وسجلت قيما أعلى من المستوى المحايد (الشكل ٥-١).

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل قطاع الصناعات التحويلية قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط. وهو أداء أقل حدة من مثيله في الربع السابق ونفس أداء الربع المناظر. ويرجع التدهور في الأداء إلى عدة أسباب منها قرار البنك المركزي بإيقاف التعامل بمستندات التحصيل في العمليات الاستيرادية واستبدالها بالاعتمادات المستندية، مما أدى إلى وقف الاستيراد، وكذلك بسبب نقص المواد الخام وزيادة الأسعار عالميا، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم.
- سجل قطاع التشييد والبناء تحسنا طفيفا بنقطة واحدة عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، ويعتبر هذا الأداء أعلى من الربعين السابق والمناظر، نتيجة انخفاض طفيف في أسعار مواد البناء، وتحديد الحديد والأسمنت، وتعاقد بعض شركات العينة للعمل في مشروعات حياة كريمة، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من صعوبة إجراءات الترخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وزيادة الأعباء الضريبية عليه.

الشكل ٥-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

- سجل قطاع السياحة تحسنا في الأداء تجاوز المستوى المحايد بمقدار ٥ نقاط، وهذا الأداء أفضل من الربعين المناظر والسابق؛ نتيجة الإقبال هذه الفترة على السياحة الدينية بعد إغلاق دام عامين، وانتعاش حركة السياحة الداخلية والخارجية مع بداية الموسم الصيفي.
- سجل قطاع النقل انخفاض كبير عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة بنحو ١١ نقطة، وجاء أدائه أقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر. ويعود هذا التراجع إلى فرض قيود على الاستيراد نتيجة قرارات البنك المركزي وانخفاض حجم الأعمال بشكل كبير، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة والشحن الدولية.
- سجل قطاع الاتصالات أداء أعلى بنقطتين عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، وهو أداء أقل من الربع السابق، ونفس أداء الربع المناظر، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع، والتحول الرقمي لمعظم الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى التوسع في تنفيذ شبكات ومراكز الاتصالات، والتوسع في تقنيات العمل عن بُعد.
- سجل قطاع الخدمات المالية انخفاض كبير عن المستوى المحايد وهو أداء أقل من الربع المناظر وبوتير اقل حدة من الربع السابق، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع معدلات التداول بسبب طرح شهادات استثمار بفائدة ١٨% مما تسبب في خروج بعض المستثمرين من البورصة، بالإضافة إلى الأحداث الجيوسياسية التي أدت إلى انخفاض معدلات التداول في معظم أسواق العالم باستثناء السوق الخليجية. كما شهدت تلك الفترة عمليات بيع مكثف من قبل المستثمرين الأجانب تقدر بحوال ٢٠ مليار دولار، خلال الشهور الأولى لبداية الحرب الروسية.

أما على مستوى التوقعات، فقد جاءت التوقعات للربع القادم أقل من المستوى المحايد لمعظم القطاعات، فيما عدا الاتصالات والنقل؛ حيث جاءت قيم مؤشر التوقعات لهذه القطاعات عند المستوى المحايد.

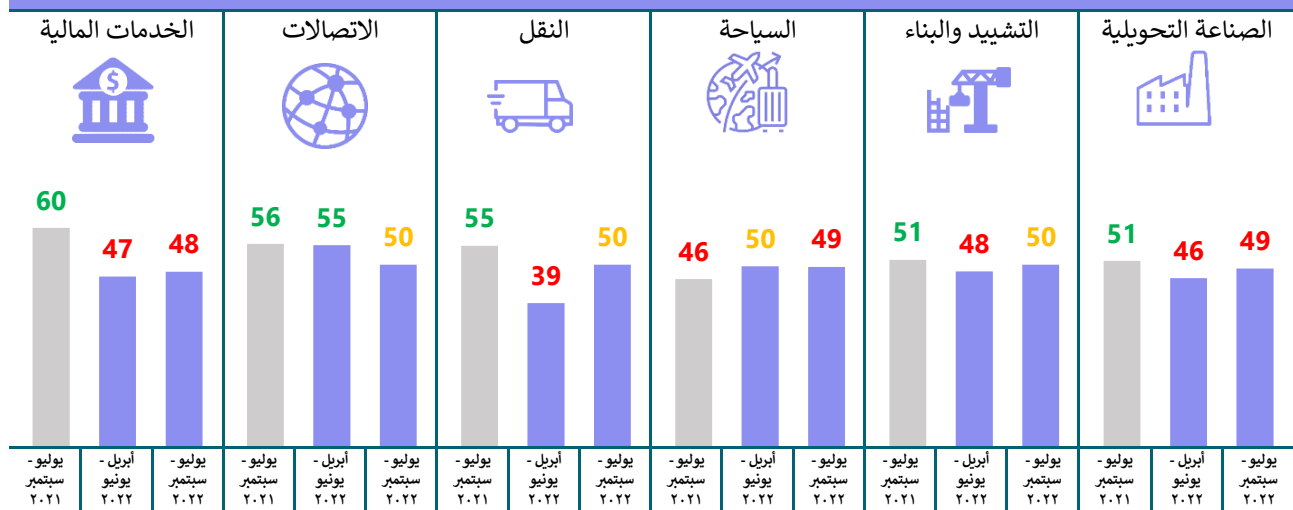
وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الربع القادم عند المستوى المحايد، وإن كانت أقل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس ذلك توقعات بارتفاع تكاليف التشغيل.
- تراجعت توقعات قطاع السياحة حيال الربع القادم بصورة طفيفة، حيث جاءت أقل من الربع السابق، ولكن أعلى من الربع المناظر، وربما يعزى ذلك إلى التوقعات بانخفاض حركة السياحة مع انتهاء الموسم الصيفي، وانخفاض الدخول الحقيقية نظرا لارتفاع التضخم.
- جاءت توقعات قطاع الصناعات التحويلية حيال الربع القادم غير متفائلة، وأقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى المشكلات التي واجهتها الشركات مع استيراد الخامات من الخارج، بجانب ارتفاع أسعار الشحن التي أصبحت تمثل عبئا كبيرا

عليها، وأخيرا تداعيات الاضطرابات السياسية التي ظهر أثرها السلبي على سلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى عدم توافر الخامات ومستلزمات الإنتاج وارتفاع تكلفتها وفي نفس الوقت تراجع الطلب مع ارتفاع التضخم.

- جاءت توقعات قطاع التشييد والبناء حيال الربع القادم عند المستوى المحايد وأعلى من الربع السابق، نتيجة الانخفاض الطفيف في أسعار مواد البناء، إلا أنها أقل من مثلتها في الربع المناظر نتيجة بطء الحكومة في اتخاذ قرارات من شأنها تحسن القطاع، بالإضافة إلى حالة الركود في الطلب، والمعوقات المرتبطة بتراخيص البناء والارتفاعات.
- سجل قطاع النقل توقعات عند المستوى المحايد بشأن الأداء خلال الربع القادم وهي توقعات أعلى من الربع السابق وأقل بخمس نقاط عن الربع المناظر، مما يعكس صعوبة التنبؤ في ظل الظروف الراهنة، ومشكلات عدة من بينها عدم توافر حاويات كافية لنقل البضائع، واستمرار تداعيات قرارات البنك المركزي على انخفاض حركة الاستيراد، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية التي لها تأثير سلبي على حركة التجارة العالمية بصفة عامة، وارتفاع أسعار الوقود.
- وجاءت توقعات قطاع الخدمات المالية غير متفائلة بشأن الأداء خلال الربع القادم وهي توقعات متقاربة مع مثلتها للربع السابق وأقل كثيرا من مثلتها للربع المناظر، وهو ما يمكن أن يعزى إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمرين بشأن تطبيق ضريبة الأرباح الرسالية، وكذلك انخفاض معدلات التداول في معظم الأسواق العالمية نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية وتوقعات بانكماش كبير في البورصة بسبب خروج الأموال الساخنة في الفترة الأخيرة.

الشكل ٦-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.



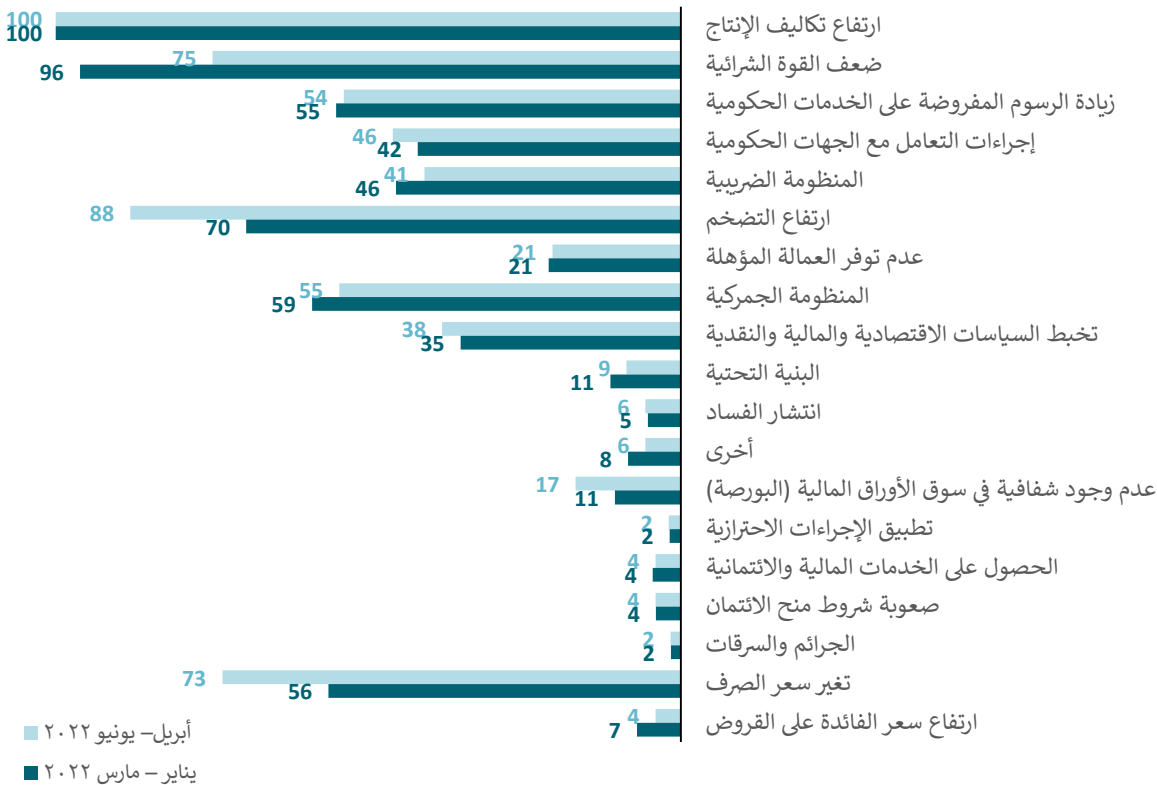
ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

إجماع الشركات بكافة أحجامها على أن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم هما أكبر معوقات تواجهها خلال الربع محل الدراسة، (وتباينت شدة المعوقات التي تواجه الشركات وفقا للحجم والقطاع الاقتصادي).

يوضح الشكل ١-٢، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢٢)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربع الحالي وذلك لأسباب عديدة منها زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المستوردة بشكل جنوبي، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالميا ونقص الخامات وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل؛ يليه ارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق محليا وعالميا، فضلا عن ضعف القوة الشرائية الناتجة عنه، ثم تأتي معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، علاوة على استمرار التحديات المرتبطة بالمنظومة الجمركية نتيجة زيادة رسوم الانتظار وغرامات التأخير بالإضافة إلى الروتين البيروقراطية في التعامل وعدم وجود شفافية، وعدم وضوح إجراءات التعامل مع الجمارك، يليها زيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية دون أن يقابلها تحسن حقيقي فيها، ومنها رسوم التأمينات الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل، والرسوم الخاصة بهيئة تنمية الصادرات وهيئة سلامة الغذاء والأمن الصناعي.

كما أظهرت النتائج معوقات أخرى منها القرارات المفاجئة وسرعة تنفيذها على المستثمرين دون منح مدة كافية للتوافق معها، وعدم مشاركة مجتمع الأعمال في القرارات الحكومية، وعدم تبني الحكومة لمشروعات استثمارية كبرى تخدم قطاعات متعددة كالصناعات المغذية وأنشطة التعبئة والتغليف على سبيل المثال، بالإضافة إلى ارتفاع مصروفات وكلاء الشحن بصورة مبالغ فيها وصعوبة تدبير العملة الأجنبية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقا محددًا يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

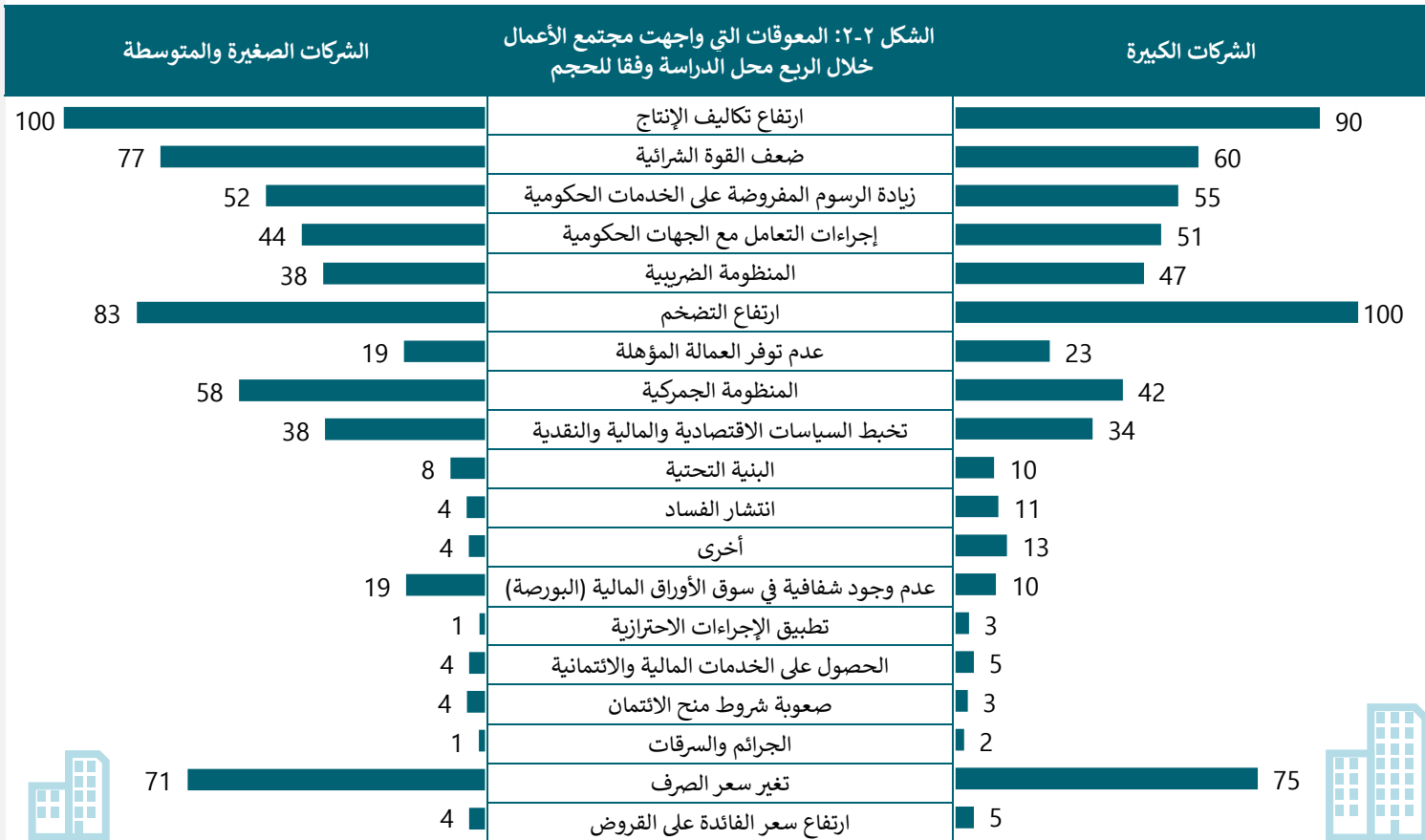
الشكل ١-٢:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة
مؤشر مطبوع لشدة المعوقات



وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق، يتضح أن معاناة مجتمع الأعمال قد اشتدت بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم وتدهور الجنيه مقابل الدولار ليكون من أكبر المعوقات.

ورغم أن كافة الشركات بمختلف أحجامها تواجه نفس مجموعة المعوقات إلا أن ترتيب شدتها يختلف وفقا لحجم الشركة؛ فعلى مستوى الشركات الكبيرة، تصدر ارتفاع التضخم قائمة المعوقات، يليه التحديات التي تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج، ثم ارتفاع سعر الصرف في المرتبة الثالثة. وجاء ضعف القوة الشرائية في المرتبة الرابعة. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات، يليه ارتفاع التضخم، ثم ضعف القوة الشرائية في المرتبة الثالثة، وجاء تغير سعر الصرف في المرتبة الرابعة.

ويوضح الشكل ٢-٢ المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢٢)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع التضخم كأبرز معوق يواجه قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والاتصالات، بينما جاء تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأبرز معوق يواجه قطاع الخدمات المالية، وجاء تغير سعر الصرف كأبرز معوق يواجه قطاع النقل (الشكل ٣-٢).



قطاع
الخدمات
المالية



قطاع
الاتصالات



قطاع النقل



قطاع
السياحة



قطاع
التشييد
والبناء



قطاع
الصناعة
التحويلية

المعوقات	قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
ارتفاع تكاليف الإنتاج	46	-	-	60	100	91
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	53	39	31	43	78	69
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية	10	61	26	30	59	68
ضعف القوة الشرائية	-	18	-	48	88	67
المنظومة الضريبية	85	54	0	63	41	41
عدم توفر العمالة المؤهلة	8	39	0	20	27	28
ارتفاع التضخم	87	100	98	100	100	100
المنظومة الجمركية	-	73	0	-	-	48
تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية	100	21	95	15	8	33
انتشار الفساد	13	0	10	5	12	4
البنية التحتية	10	18	19	0	8	9
تطبيق الإجراءات الاحترازية	0	0	-	0	9	0
أخرى	40	0	0	0	0	2
الجرائم والسرقات	0	0	0	0	8	2
الحصول على الخدمات المالية والائتمانية	-	11	76	3	8	0
صعوبة شروط منح الائتمان	-	11	76	0	10	0
تغير سعر الصرف	55	71	100	65	94	87
ارتفاع سعر الفائدة على القروض	-	4	76	0	14	0
عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)	80	0	-	0	5	0

الشكل ٣-٢:
المعوقات التي
واجهت
مجتمع
الأعمال خلال
الربع محل
الدراسة وفقا
للقطاع



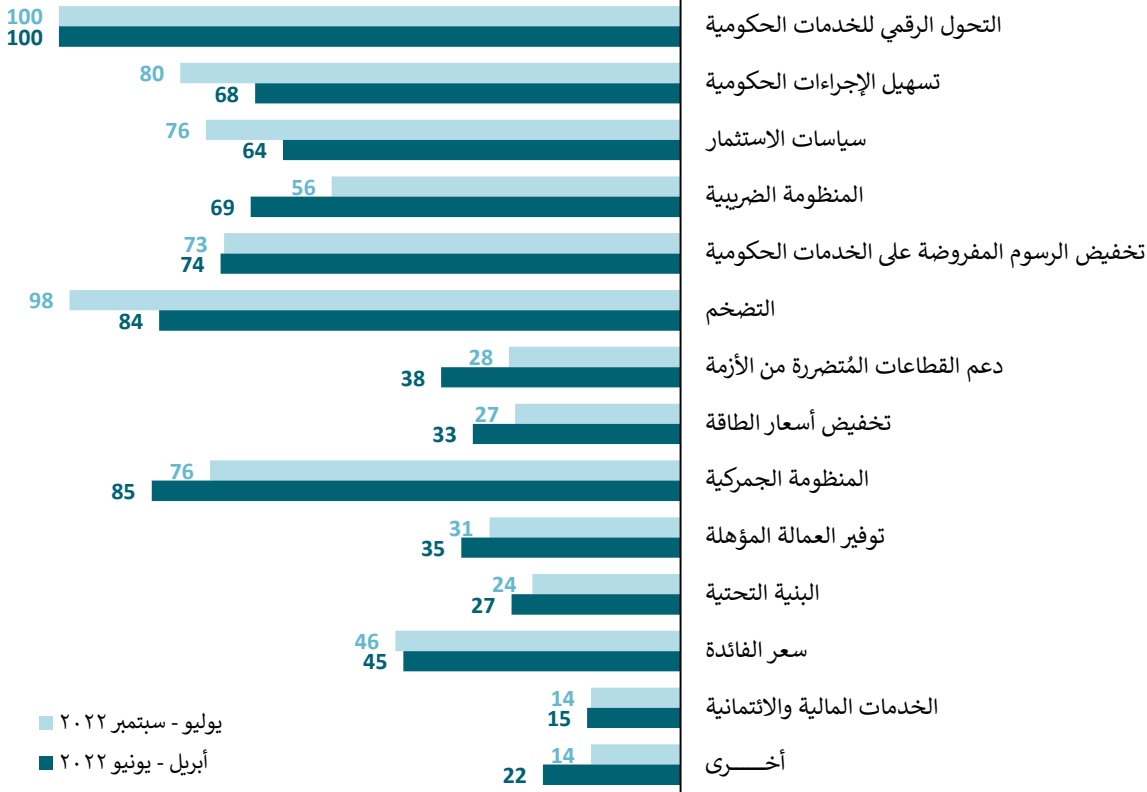
المصدر: نتائج الاستبيان.



أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ودور الدولة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وتسهيل الإجراءات الحكومية؛ وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية.

واستمر للربع الثالث على التوالي إجماع شركات العينة على أن آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية تأتي في صدارة أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر لما يترتب على ذلك من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية، حيث ترى الشركات أن التنفيذ يتطلب وضع إطار زمني واضح وربط الجهات الحكومية ببعضها وتحسين البنية التحتية وتقوية الشبكات وزيادة تدريب العاملين والمستخدمين على النظم الجديدة، (الشكل ٢-٤). كما قفز الحد من ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة.



الشكل ٢-٤:
أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبوع وفقا لأهمية الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

- ترى الشركات الكبيرة أن تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية وإيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال .
- ترى الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية إيجاد حل جذري لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وتتفق مع الشركات الكبيرة في أهمية تحسين آليات التحول الرقمي، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وتحسين سياسات الاستثمار، كأهم أولويات تحسين مناخ الأعمال (الشكل ٢-٥)، كما أضافت أولويات أخرى ومنها ضرورة تبني الدولة للصناعات الغذائية في مصر.



المصدر: نتائج الاستبيان.

الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

تباينت الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية على رأس الأولويات لقطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والاتصالات. بينما ترى الشركات في قطاع النقل أن معالجة ارتفاع معدلات التضخم من أهم الأولويات، وجاء تسهيل الإجراءات الحكومية على رأس أولويات قطاع التشييد والبناء، بينما جاءت سياسات الاستثمار كأكثر أولوية لقطاع الخدمات المالية.



72	100	78	100	93	100	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
10	69	27	60	100	100	تسهيل الإجراءات الحكومية
100	9	68	10	89	80	سياسات الاستثمار
85	50	0	68	61	48	المنظومة الضريبية
60	34	49	20	89	84	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
87	75	100	80	93	96	التضخم
0	6	0	78	52	24	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
3	9	29	10	41	31	تخفيض أسعار الطاقة
-	64	0	-	-	59	المنظومة الجمركية
7	41	0	20	39	38	توفير العمالة المؤهلة
11	22	24	0	39	24	البنية التحتية
72	22	39	43	46	37	سعر الفائدة
0	13	5	0	28	17	الخدمات المالية والائتمانية
52	13	20	0	0	8	أخرى

المصدر: نتائج الاستبيان.

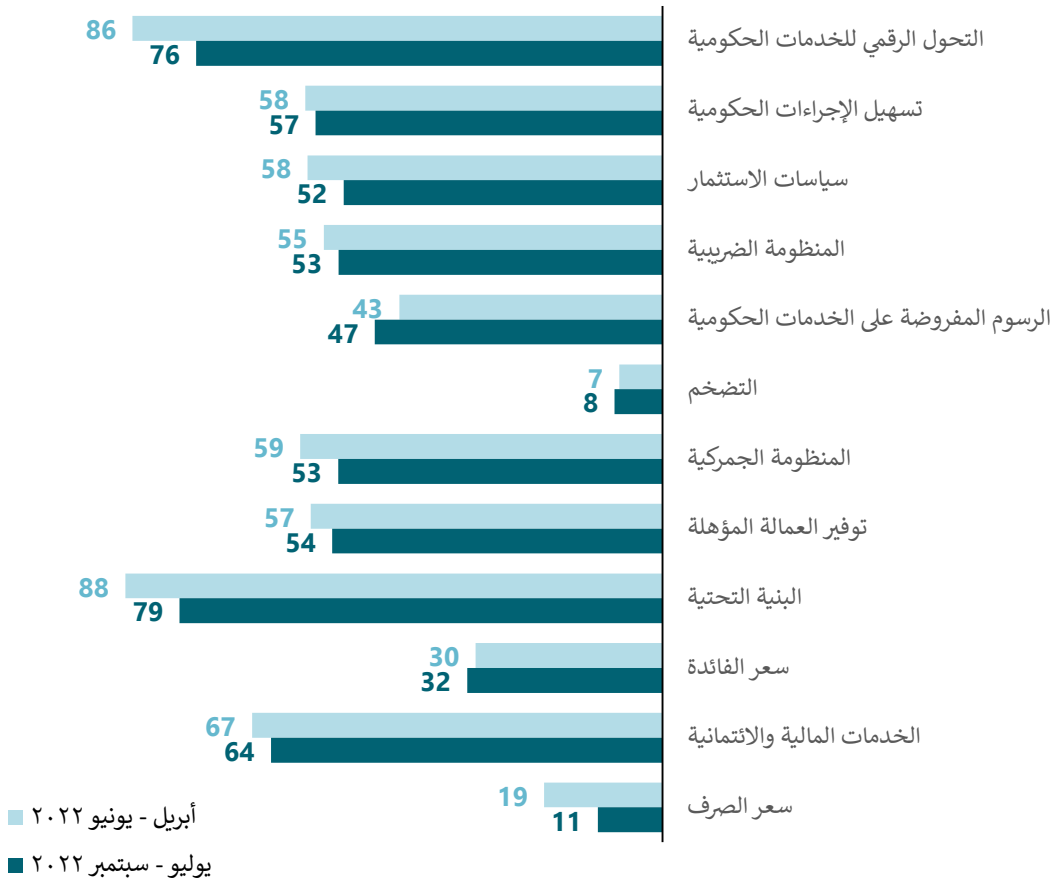
الشكل ٦-٢: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع



توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية، التحول الرقمي للخدمات الحكومية، الخدمات المالية والائتمانية، وتحسين الخدمات المالية والائتمانية خلال الربع القادم.

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في البنية التحتية نظرا للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليه التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، ثم تحسين الخدمات المالية والائتمانية (الشكل ٧-٢).



الشكل ٧-٢:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسين
بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة
حاليا
(وفقا لنفس
منهجية
بارومتر
الاعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

١-٣ تقييم الأداء

استمرار تراجع غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة وإن كان بصورة أقل حدة عنها في الربع السابق.

انخفاض كبير في مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة مما انعكس على مؤشر المبيعات المحلية، والذي سجل قيماً أقل من المستوى المحايد نتيجة التراجع التدريجي للطلب في الأسواق المحلية؛ وعدم توافر المواد الخام على الرغم من وجود طلب من السوق الخارجية، وجاءت جميع قيم المؤشر أقل منها في الربع المناظر.

تتفق الشركات الكبيرة مع أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أظهرت النتائج انخفاض مؤشري استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي لها عن المستوى المحايد، بينما جاء مؤشر الإنتاج والصادرات عند المستوى المحايد، مما يؤكد وجود تحديات ضخمة تواجه هذه الشركات خلال الربع محل الدراسة ومنها ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص المواد الخام وتراجع الطلب.

وبمقارنة مؤشرات الأداء لكافة الأحجام بالربعين السابق والمناظر، يتبين تحسنها مقارنة بالربع السابق إلا أنها أقل من مثيلتها في الربع المناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ١-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم تقييم الأداء			الشركات الكبيرة	
37	23	52	الإنتاج	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50
				يناير - مارس ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	38
				أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	61
36	20	51	المبيعات المحلية	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	47
				يناير - مارس ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	36
				أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	63
53	32	40	الصادرات	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50
				يناير - مارس ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	43
				أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	42
39	35	50	استغلال الطاقة الإنتاجية	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	45
				يناير - مارس ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	34
				أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	57
58	56	43	المخزون السلعي*	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	54
				يناير - مارس ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	38
				أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	32

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع غير مسبوق في أسعار المدخلات ومؤشر الأجور، مما انعكس في صورة ارتفاع كبير في أسعار المنتجات النهائية على مستوى كافة أحجام الشركات.

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاعا كبيرا في أسعار المدخلات لكافة الشركات نتيجة استمرار العوامل الدافعة لذلك محليا وعالميا بل وتفاقمها، فعالميا شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعا ملحوظا خلال الربع محل الدراسة خاصة بعد الحرب الروسية - الأوكرانية، كما ارتفعت رسوم الشحن والنقل نظرا لاضطراب سلاسل التوريد العالمية وبطء حركة الحاويات وتأخر مدد التسليم علاوة على ما واجهته الشركات محليا من بطء إجراءات التخليص الجمركي وارتفاع أسعار خدمات الشحن بأضعاف السعر المعتاد، بالإضافة إلى زيادة تكاليف التشغيل بشكل عام بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل. كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر الأجور لكافة الشركات نتيجة الموجة التضخمية، وانعكس كل ما سبق في صورة ارتفاع ملحوظ في مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات. وكان الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية أكبر في حالة الشركات المتوسطة والصغيرة عنه للشركات الكبيرة (الشكل ٣-٢).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٣-٢: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم تقييم الأداء				الشركات الكبيرة	
67		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أسعار المنتجات النهائية 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	63		
		يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢		77	
		أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		56	
17		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أسعار المدخلات* 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	10		
		يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢		0	
		أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		33	
57		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	الأجور 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	52		
		يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢		88	
		أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		62	
69							
56							
0							
23							
66							
56							

المصدر: نتائج الاستبيان.



* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

بمقارنة مؤشرات أسعار المدخلات والأجور وأسعار المنتجات النهائية خلال الربع الحالي بالربعين السابق والمناظر يتضح أنها تتجاوز قيم الربع المناظر ولكنها تقل عن الربع السابق.

تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وثباته للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات.

• أظهرت نتائج الشركات الكبيرة ارتفاعا طفيفا في أداء مؤشر الاستثمار عن المستوى المحايد خلال الربع الحالي، وإن كان أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا التحسن الطفيف إلى توسعات بعض شركات قطاع الاتصالات، حيث سجل المؤشر قيما أعلى بنقطة واحدة من المستوى المحايد، بينما أظهرت النتائج تراجع مستوى التشغيل بمقدار ثلاث نقاط عن المستوى المحايد.

• كما أظهرت نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات أداء مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد، أي مماثلا للربع السابق وأعلى من الربع المناظر بنقطة واحدة، بينما سجل مؤشر التشغيل خلال الربع الحالي انخفاضا بنقطة واحدة عن المستوى المحايد، وإن كان أعلى بنقطة واحدة من مثيله خلال الربع المناظر (الشكل ٣-٣).






الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ٣-٣: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
50	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	الاستثمار 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	51	
51	يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢	52	
49	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	54	
49	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	التشغيل 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	47	
49	يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢	51	
48	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	53	

المصدر: نتائج الاستبيان.

٢-٣ توقعات الأداء

توقعات متفائلة حيال مؤشري الإنتاج والمبيعات لكافة الشركات، وغير متفائلة بالنسبة للصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون لكافة الشركات خلال الربع القادم.

أدلت الشركات الكبيرة بتوقعات متفائلة حيال مؤشري الإنتاج والمبيعات خلال الربع القادم (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢) حيث ارتفعت قيم المؤشرين عن المستوى المحايد، بينما سجلت مؤشرات الصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي قيما أقل من المستوى المحايد، وجاءت التوقعات أقل تفاؤلا مقارنة بالربع المناظر. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بعدم تعافي الاقتصاد العالمي خلال الفترة القادمة وانخفاض الطلب الخارجي، وكذلك استمرار التحديات المحلية التي تواجه مجتمع الأعمال (الشكل ٣-٤).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ٤-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم				الشركات الكبيرة
	التوقعات				
52	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	الإنتاج 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	53	
44	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	46	
67	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	60	
50	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	المبيعات المحلية 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	50	
43	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	42	
67	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	64	
49	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	الصادرات 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	48	
45	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50	
63	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	50	
49	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	49	
44	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	45	
54	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	54	
52	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	المخزون السلعي* 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	53	
51	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	51	
43	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	43	




المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وسجل مؤشر توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة أداءً مشابهًا للشركات الكبيرة حيال الربع القادم بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية حيث سجلا قيما أعلى من المستوى المحايد. بينما سجلت الصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلبي قيما أقل من المستوى المحايد، وهي توقعات أقل تفاؤلاً مقارنة بالربع المناظر، وبمقارنة توقعات الربع الحالي بمثلتها خلال الربع السابق نجد أنها جاءت أكثر تفاؤلاً بشأن كافة المؤشرات خلال الربع السابق.

توقعات بارتفاع مؤشر أسعار المدخلات وانعكاس ذلك في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات.

تتوقع كافة الشركات استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج نتيجة توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المواد الخام، وانعكاس ذلك على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات خلال الربع المعني. كذلك يتوقع مجتمع الأعمال زيادة رسوم الخدمات الحكومية ومنها الرسوم الجمركية، وزيادة أسعار مواد التعبئة والتغليف وارتفاع أسعار الشحن ونقل البضائع، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى عدم اليقين حيال انتظام سلاسل التوريد في المدى القريب، كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع طفيف في مؤشر الأجور للشركات الصغيرة والمتوسطة عن المستوى المحايد وثباته بالنسبة للشركات الكبيرة (الشكل ٣-٥).


الشكل ٣-٥: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقاً للحجم		التوقعات		الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة				
60	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	أسعار المنتجات النهائية 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	67
65	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	70
58	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	58
31	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	أسعار المدخلات* 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	11
10	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	22
32	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	29
52	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	الأجور 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	50
52	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	51
52	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	57

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات الاستثمار وانخفاض طفيف في التشغيل لكافة الشركات.

توقعت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد، وهي نفس توقعات الربع السابق وأقل تفاءلاً من الربع المناظر. كما تتوقع كافة الشركات انخفاضا طفيفا في مؤشر التشغيل لكافة الشركات (الشكل ٣-٦).

الشكل ٣-٦: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقاً للحجم		التوقعات		الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة				
50	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	الاستثمار 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	50
50	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50
50	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	54
49	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	أسعار المدخلات* 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢	49
50	أبريل - يونيو ٢٠٢٢		أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50
50	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول ١م : نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل – مايو - يونيو ٢٠٢٢)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع الترفيه والبناء			قطاع الصناعة التحويلية			
	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	
النشاط الاقتصادي	39	أقل	أقل	52	أقل	أقل	39	أقل	أقل	55	أقل	أقل	51	أقل	أقل	47	أقل	أقل	
الإنتاج	6	94	6	75	25	0	8	92	0	100	0	0	43	36	50	14	40	50	25
المبيعات المحلية	6	94	6	75	25	0	8	92	0	100	0	0	43	36	50	14	37	50	13
الصادرات	-	-	-	50	0	100	0	44	22	67	0	50	-	-	-	-	53	31	38
المخزون	94	94	6	25	25	0	58	42	0	0	0	100	58	38	46	15	57	46	27
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	6	94	6	50	25	0	8	92	0	50	0	100	48	8	92	0	44	25	70
الإستثمار	50	0	100	0	57	0	75	25	0	77	0	30	61	0	64	36	76	0	32
أسعار المنتجات النهائية	-	-	-	38	0	63	38	-	-	0	0	100	44	36	14	50	5	0	5
أسعار المدخلات الوسيطة	50	0	100	0	50	0	100	0	83	17	53	0	68	7	36	57	0	75	25
مستوى الأجور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المخاطر الأساسية	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	50	0	48	7	93	0	50	2	95
الاستثمار	50	0	100	0	47	13	88	0	48	8	8	92	0	64	29	7	49	7	92
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	43	29	64	7	49	7	92

جدول ٢م : نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - أگسطس - سبتمبر ٢٠٢٢)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية			
	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	مؤشر 2	نسبة مئوية	أقل	
النشاط الاقتصادي	48	أقل	أقل	50	أقل	أقل	49	أقل	أقل	50	أقل	أقل	49	أقل	أقل	49	أقل	أقل	
الإنتاج	43	44	31	25	80	0	8	92	0	75	10	20	52	14	64	21	50	25	25
المبيعات المحلية	40	47	33	20	80	0	8	92	0	75	10	20	52	14	64	21	46	23	10
الصادرات	-	-	-	40	33	67	0	100	0	33	50	0	-	-	-	-	50	28	45
المخزون	59	44	38	19	36	13	38	50	8	25	10	20	50	14	71	14	57	40	19
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	43	44	31	25	50	13	75	13	83	0	53	0	48	8	92	0	47	22	67
الإستثمار	50	0	100	0	57	0	75	25	0	83	17	83	0	71	29	65	15	30	55
أسعار المنتجات النهائية	-	-	-	11	0	13	88	-	-	0	0	100	35	7	43	50	28	22	8
أسعار المدخلات الوسيطة	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	100	0	56	0	79	21	51	0	97
مستوى الأجور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المخاطر الأساسية	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	93	7	50	3	95
الاستثمار	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	46	14	86	7	49	5	95
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	46	14	86	7	49	5	95

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المتهجية.

ملحق الجداول (تابع)

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(أبريل-مايو-يونيو ٢٠٢٢)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							47
الإنتاج	25	19	56	40	20	40	50
المبيعات المحلية	22	20	57	35	39	26	47
الصادرات	32	43	25	33	33	33	50
المخزون	27	25	48	45	18	36	54
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	3	57	39	28	60	12	45
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	51	49	0	60	40	40	63
أسعار المدخلات الوسيطة	81	12	7	0	11	89	10
مستوى الأجور	25	74	1	0	92	8	52
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	1	98	1	4	88	8	51
التشغيل	2	91	7	12	88	0	47

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠٢٢)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							48
الإنتاج	28	51	21	32	44	24	53
المبيعات المحلية	23	56	22	17	65	17	50
الصادرات	14	68	18	27	40	33	48
المخزون	23	49	28	23	45	32	53
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	10	70	20	16	64	20	49
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	38	54	8	52	44	4	67
أسعار المدخلات الوسيطة	64	16	19	89	6	6	11
مستوى الأجور	6	94	0	0	100	0	50
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	2	96	2	0	100	0	50
التشغيل	0	96	4	0	96	4	49